



المجتمع الرّيفي في عصر محمد علي

(دراسة عن إقليم المنوفية)

تأليف

د. حلمي أحمد شلبي

أستاذ التاريخ الحديث المساعد
كلية الآداب - جامعة المنوفية



المسئولة العامة للكتاب

١٩٩٢



رئيس مجلس الإدارة

د. سامير سرحان

رئيس التحرير

د. عبد العظيم رمضان

مدير التحرير:

عبد العظيم الشلبي

الإخراج الفني : مراد نسيم

يسرني أن أقدم للقارئ الكريم هذا الكتاب عن المجتمع الريفي في عصر محمد علي ، الذي يتناول بالتخصيص إقليم المنوفية .

ومؤلف الكتاب هو الدكتور حلمي أحمد شلبي ، أستاذ التاريخ الحديث المساعد بكلية الآداب - جامعة المنوفية ، وهو متخصص في تاريخ مصر الاجتماعي ، وقد نشرت له هذه السلسلة كتاب : « فصول من تاريخ حركة الإصلاح الاجتماعي في مصر » ، وكتاب : « الموظفون في مصر في عصر محمد علي » .

والكتاب الذي بين أيدينا يعالج جانبا آخر ، هو المجتمع الريفي ، وقد اختار مجتمع المنوفية لما توفر له من وثائق ترسم صورة متكاملة لهذا المجتمع ، تتمثل في دفاتر تعداد النفوس في الاقليم ، وسجلات الادارة المحلية ، ووثائق ديوان المعية السنوية ، وسجلات المحاكم الشرعية ، وهي وثائق يصعب الرجوع اليها بسهولة لتناثرها في أماكن حفظها .

وقد تناول في دراسته عائلات الاقليم التي تمثل أبرز أشكال المجتمع الزراعى فيه ، كما تناول الحكم التركى ودور الاقلية التركية الحاكمة ، وعلاقة الادارة بالانظام القضائى . كذلك تناول الأحوال الاقتصادية فى الاقليم ، والشور الذى قامت به الحكومة لربط الاقليم بالعاصمة ، وتكريس المركزية ، وتطبيق نظام الاحتكار . وقد اهتم بدراسة الأحوال الاجتماعية فى الاقليم ؛ وتعرض لظروف تمرد الفلاحين ، وانتشار نزعات التمصب ، والانقسامات ، وازدياد الجرائم وحوادث السرقة ، والاعتصاب والقتل وغيرها .

والكتاب على هذا النحو يرسم صورة متكاملة للمجتمع الريفى فى عصر محمد على فى اقليم المنوفية ، مما يمكن تطبيقه - بدرجة ما - على المجتمعات الريفية فى الأقاليم المصرية الأخرى . ومن هنا كانت أهمية هذه الدراسات الميكروسكوبية التى تتناول شريحة معينة من المجتمع المصرى بالفحص والتدقيق ، لاعطاء فكرة عامة عن بقية شرائح الجسد .

ومن هنا أرجو أن يجد القارئ العزيز فى هذا الكتاب ما ينشده من متعة فكرية ومعرفية .

والله الموفق ،،

رئيس التحرير

د . عبد العظيم رمضان

مقدمة

هذه الدراسة تتناول زاوية من تاريخ مصر الاقتصادية والاجتماعى الحديث تتعلق باقاليم مصر فى عصر محمد على ، واطليم المنوفية على وجه التحديد . وتعتمد بصفة أساسية على الوثائق الاصلية .

يتناول الفصل الأول ، دراسة العائلات فى الاقليم التى تتسم بالأهمية البالغة ، اذ ان العائلات تمثل أبرز أشكال المجتمع الزراعى فيه . ومن الملاحظ ان الدراسات السابقة عن العلاقات الاجتماعية فى الاقليم تتسم بالغياب شبه الكامل لمناقشة هذا الموضوع ، لذا تركزت الدراسة على تناول الظروف التى احاطت بتكوين العائلات الكبيرة والعائلات الصغيرة والعناصر التى تتكون منها .

وقد اعتمدت فى هذا الفصل على دفاتر تعداد النفوس فى الاقليم عام ١٨٤٧ . وهى تضم تفاصيل كثيرة ، وتحتوى على معلومات هامة عن عدد الأفراد فى القرى والنواحي والأعمال التى يشتغلون بها ، والغرباء عن الاقليم . واعتمدت أيضاً على سجلات المحاكم الشرعية فى الاقليم التى تحتوى على تفاصيل كثيرة عن الأحوال الاقتصادية والاجتماعية فى الاقليم .

أما الفصل الثانى ، فقد تناولت فيه الحكم التركى فى الاقليم ، ودور الاقلية التركية الحاكمة ، وسيطرة الادارة على النظام القضائى ، واساليبها فى استغلال الثروة الزراعية فى الاقليم .

وقد استقيت معلوماتى فى هذا الفصل من وثائق الاقاليم الادارية ، وهى عبارة عن سجلات الادارة المحلية الخاصة بالاقليم ، وهى تتناول النشاط الاقتصادى للاقلية التركية . وكذلك رجعت الى وثائق ديوان المعية السنية وهى عبارة عن وثائق تركية مترجمة تحت عنوان ملخصات دفاتر ديوان المعية . وفى مجال القضاء رجعت الى سجلات المحاكم الشرعية فى الاقاليم العديدة خصوصا محكمة مديرية المنوفية ومحكمة منوف فى عصر محمد على ، فاطلعت على آلاف الوثائق فى هذا الصدد .

وقمت بنفسى بعدة تنقلات داخل الاقليم للتعرف على بعض معانى الكلمات التى كانت سائدة والتى لازالت موجودة فى اوساط الفلاحين وهى مجهولة بالنسبة لى ، واستفدت كثيرا من توضيهم معانى هذه الكلمات حين كنت اقرأ هذه الوثائق . واعطى مثلا واحدا على ما اقول ، فقد قابلنى حين كنت اقرأ احدى الوثائق والتى تتعلق بأقوال أحد الفلاحين من احدى قرى ناحية تلا امام القاضى حول نزاع نشب بين قريتين وسقط فيه قتلى من القريتين ، قابلنى كلمة « مزاريق » التى استخدمها البعض فى هذا النزاع وحين سألت أحد الفلاحين ذكر لى انها اسم آلة تستخدم فى الزراعة فى غرس البنور .

أما الفصل الثالث ، فقد تناولت فيه الأحوال الاقتصادية فى الاقليم ، والدور البارز الذى قامت به الحكومة عن طريق الادارة والقضاء لربط الاقليم بالعاصمة وتكريس المركزية وتطبيق نظام

الاحتكار وهو النظام السائد فى مصر آنئذ والآثار التى ترتبت على ذلك فى الاقليم .

ورجعت فى هذا الفصل الى وثائق الاقليم فى الادارة ، أعنى وثائق ديوان المنوفية والتى تضم تفاصيل كثيرة ومعلومات متنوعة تتعلق بالأمور المالية والاقتصادية . وقدمت أيضا وثائق المحاكم معلومات ضافية فى الشئون الاقتصادية عن اوجه النشاطات الموجودة وسيطرة الحكومة على وسائل الانتاج والتطبيق الحازم لنظام الاحتكار الذى قرره العاصمة .

وفى الفصل الرابع ، تناولت الاحوال الاجتماعية فى الاقليم من عدة جوانب ، فألقيت الضوء على أسباب السلبية فى علاقة المحكومين بالحكام من خلال النزعة التى تكونت عند الاغلبية وميلها الى الابتعاد عن الحكام ، وتناولت فى هذا الفصل أيضا ظاهرة انتشار الخوف وسوء الظن فى العلاقات الاجتماعية السائدة . وعوامل وجود الحزازات والانقسامات فى القرى وازدياد نزعات التعصب بين الأهالى . فضلا عن تتبع عوامل التمرد والثورة بين الفلاحين والأسباب التى تجعل الفلاحين يتمردون بعدما يفيض الكيل بهم . والتدهور الذى اصاب الحياة الاجتماعية ومظاهره التى كانت تعكس خلا واضحا فى العلاقات الاجتماعية مثل ازدياد جرائم سرقة وحوادث السرقة والنهب والاغتصاب والدعارة والقتل وغيرها .

ورجعت فى هذا الفصل الى وثائق المحاكم بصفة اساسية التى قدمت معلومات مثيرة للغاية تبطل مفاهيم سائدة عن الفلاحين تتردد وتتواتر ولا تؤيدها الوثائق التاريخية فى احيان كثيرة . كما رجعت الى وثائق الادارة التى اوضحت أسلوب الادارة القائم على التعسف والقمع .

وبعد ، فهذا عمل اجتهدت فيه ، وعانيت كثيرا فى جمع مادته التاريخية ، بسبب صعوبة الحصول عليها من أماكن حفظها ، وتناثرها هنا أو هناك فى المحافظ والسجلات فى دار الوثائق القومية تارة ، وفى تنقلى بغرض أن أزيد فهمى لما ورد فى هذه السجلات بمخالطة الأهالى فى قرى ونواحي الاقليم تارة أخرى • وأرجو أن أكون قد أصبت • وعلى الله قصد السبيل •

• د • حلمى أحمد شلبى

شبين الكوم

أول يناير ١٩٩١

الفصل الأول

عائلات اقليم المنوفية

تعتبر العائلات أبرز أشكال المجتمع الزراعى فى اقليم المنوفية حيث يعيش نحو ٨٠٪ من السكان فى المناطق الريفية ويعملون بالزراعة اما القطاعات الحضرية فى الاقليم فقد تأثرت نشاطاتها هى الأخرى بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالقيم التى تولدت عن العمل بالزراعة التى تعيش عليها هذه العائلات • وتؤكد الوثائق هذه الحقيقة (١) •

والواقع ان هذا يتفق مع حقيقة أساسية فى تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى هى ان مصر مجتمع زراعى فى أغلبه ، حيث يعيش قرابة نصف سكانه فى المناطق الريفية ، وحيث تنحصر نسبة كبيرة من هؤلاء السكان فى الأنشطة الزراعية (٢) •

لذلك من الضرورى دراسة هذا الموضوع ، بهدف التعرف على الظروف التى احاطت بتكوين العائلات فى الاقليم وتطورها • وتفيد